1. تشريعات مكافحة الفساد المتخصصة مُستكملة بما يتوافق مع المعايير الدولية ومُطبّقة بشكل أفضل

المخرجات المستهدفة		مجالات العمل	جهات رئيسية مسؤولة
هيئة وطنية لمكافحة الفساد منشأة ومفعّلة	1.1	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة لتعيين أعضاء الهيئة وتفعيلها	مجلس الوزراء / وزارة العدل/ وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها) / مجلس الخدمة المدنية
	1.2	تزويد الهيئة بالموارد المالية اللازمة للإضطلاع بمهامها	
	1.3	توفير برامج تدريبية متخصصة لأعضاء الهيئة	
	1.4	وضع النظام الداخلي للهيئة وإجراءات العمل فيها ومدونة السلوك الخاصة بها	
	1.5	تعيين موظفي الجهاز الاداري للهيئة وتوفير برامج تدريبية مخصصة لهم	
	1.6	وضع برامج عمل الهيئة ودعم تنفيذ ونشر تقارير دورية عن تنفيذه	
	1.7	وضع وتنفيذ خطة إتصال وإعلام لصالح الهيئة	
منظومة محدثة وفعالة لمكافحة الإثراء غير المشروع قائمة ومطبقة	2.1	تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلق بتشكيل لجان تدقيق في الأشخاص المشتبه بمخالفتهم قانون الإثراء غير المشروع النافذ رقم 451 تاريخ 9991/21/72	مجلس النواب / مجلس الوزراء / وزارة المالية / وزارة الخارجية / وزارة العدل / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	2.2	إقرار مشروع قانون تعديل الإثراء غير المشروع بما فيه النصوص المتعلقة بالتصريح بالذمة المالية	
	2.3	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة	
	2.4	تدريب الموظفين المعنيين على حسن تطبيق القانون	
	2.5	مكننة التصريح بالذمة المالية	
	2.6	تنفيذ حملة وطنية لجمع تصاريح الذمة المالية وفق القانون الجديد	
قانون حماية كاشفي الفساد مطبق بشكل فعال	3.1	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة	مجلس الوزراء / وزارة العدل / وزارة المالية / وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	3.2	رصد الموازنة اللازمة لتقديم المكافآت والمساعدات الى كاشفي الفساد	
	3.3	إنشاء وتفعيل آليات فعالة لتقديم كشف الفساد	
	3.4	تدريب الموظفين المعنيين على حسن تطبيق القانون	
	3.5	تنفيذ حملة وطنية للتشجيع على كشف الفساد وفق القانون الجديد	
منظومة فعّالة لإدارة تضارب المصالح قائمة ومطبّقة	4.1	إسترجاع مشروع قانون تضارب المصالح المعروض على مجلس الوزراء لمراجعته وتحديثه	مجلس النواب / مجلس الوزراء / وزارة العدل / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مجلس الخدمة المدنية / ديوان المحاسبة / التفتيش المركزي/ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	4.2	إقرار مشروع قانون تضارب المصالح	
	4.3	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة	
	4.4	وضع وإقرار خطة عمل لدعم تطبيق قانون تضارب المصالح	
	4.5	تدريب الموظفين المعنيين على حسن تطبيق القانون	
	4.6	تنفيذ خطة عمل دعم تطبيق قانون تضارب المصالح ونشر تقارير دورية بذلك	
قانون الحق في الوصول الى المعلومات مطبّق بشكل فعّال	5.1	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة	مجلس الوزراء / وزارة العدل / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / التفتيش المركزي / مجلس شورى الدولة / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	5.2	تكليف موظفي المعلومات في كافة الإدارات المشمولة بالقانون وربطهم معا في شبكة وطنية	
	5.3	تدريب الموظفين المعنيين على حسن تطبيق القانون	
	5.4	وضع وإقرار خطة عمل دعم تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات	
	5.5	تنفيذ خطة عمل دعم تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات ونشر تقارير دورية بذلك	
	5.6	بناء قدرات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للاضطلاع بمهامها المتعلقة بالقانون	
منظومة فعالة لاسترداد الأموال العامة المنهوبة قائمة ومطبقة	6.1	مراجعة اقتراحات القوانين المتعلقة باسترداد الأموال وإدماجها في نص متكامل	مجلس النواب / مجلس الوزراء / وزارة الخارجية / وزارة العدل / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية/ النيابة العامة / مصرف لبنان / هيئة التحقيق الخاصة / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	6.2	إقرار قانون لاسترداد الأموال العامة المنهوبة	
	6.3	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة	
	6.4	تدريب الموظفين المعنيين على حسن تطبيق القانون	
	6.5	إجراء دراسة مسحية حول الاموال المشتبه بتهريبها الى خارج لبنان وبدء التعقب في شأنها	
تشريعات مكافحة الفساد المختصة ومدى فعاليتها تُقيّم وتُراجع بشكل دوري	7.1	النظر في تطوير تشريعات أخرى متخصصة بمكافحة الفساد لا سيما إقتراح القانون الرامي الى تعديل صلاحيات هيئة التحقيق الخاصة المنشأة بموجب قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم 44 تاريخ 24/11/2005	مجلس النواب / مجلس الوزراء / وزارة العدل / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مجلس القضاء الأعلى / مجلس شورى الدولة / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	7.2	تشكيل وتدريب فريق وطني متخصص لإجراء التقييمات والمراجعات الدورية مقارنة بالاتفاقيات الدولية	
	7.3	إجراء تقييم شامل لتشريعات مكافحة الفساد وفعالية تطبيقها ونشر تقرير بذلك	
	7.4	إنشاء وتفعيل آلية لتقييم مخاطر الفساد في إقتراحات ومشاريع القوانين إضافةً الى التشريعات القائمة	
	7.5	إنشاء وتفعيل آلية لتقييم الأثر التشريعي (Regulatory Impact Assessment) من منظور مكافحة الفساد	
	7.6	إنشاء وتفعيل آلية للتشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في شأن المراجعات والتقييمات التي سيتمّ إجراؤها من جانب الفريق الوطني	

المدى الزمني: 2020 2021 2022 2023 2024 2025

2. مستويات نزاهة أعلى في الوظيفة العامة

المخرجات المستهدفة		مجالات العمل	المدى الزمني	جهات رئيسية مسؤولة
أدوار ومسؤوليات الموظفين العامين محددة بوضوح في إطار هيكلية عصرية لمجمل القطاع العام	8.1	دراسة التوصيف الوظيفي في إطار الهيكلية القائمة لتوضيح الأدوار والمسؤوليات وإزالة الخلل المؤدي الى الفساد فيها		مجلس النواب / مجلس الوزراء / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مجلس الخدمة المدنية / هيئة التفتيش المركزي
	8.2	وضع وتنفيذ خطة عمل لمعالجة الخلل المؤدي الى الفساد والناتج عن غياب التوصيف الوظيفي أو التباسه في إطار الهيكلية القائمة		
	8.3	وضع سياسة عامة لإعادة هيكلة القطاع العام بما يتوافق مع مقتضيات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، بما في ذلك المجالس والمؤسسات العامة والإدارات الأخرى غير الخاضعة لمجلس الخدمة المدنية		
	8.4	إعداد وإقرار القوانين اللازمة لتنفيذ السياسة العامة لإعادة هيكلة القطاع العام		
	8.5	وضع وإقرار توصيف الوظائف وتصنيفها في إطار كل هيكلية جديدة بعد إقرارها		
معايير الشفافية والجدارة مُعتمدة ومُحترمة في التعيين والتطويع والنقل والترقية ومنح التعويضات والمنافع غير الراتب	9.1	مراجعة وتطوير آلية تعيين موظفي الفئتين الأولى والثانية والنظر في إقرار قانون لتحديد آلية التعيين وفق معايير شفافة وموضوعية		مجلس النواب / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مجلس الخدمة المدنية / هيئة التفتيش المركزي / وزارة الدفاع الوطني / وزارة الداخلية والبلديات
	9.2	وضع وإقرار نظام لتقييم انتاجية وأداء الموظفين العامين وإعمال مبدأ الثواب والعقاب تبعا لذلك		
	9.3	وضع وتطبيق آليات تضمن احترام معايير الشفافية والجدارة عند تصميم المباريات وإصدار النتائج وصولا الى اتخاذ قرارات التعيين و/أو التطويع في جميع الإدارات بما في ذلك الأسلاك غير المدنية		
	9.4	ملء الوظائف الشاغرة في جميع الإدارات عبر التعيين بالأصالة أو الإنابة أو الوكالة وغيرها من الأوضاع الملحوظة في نظام الموظفين، والآلية المقرة لتعيين موظفي الفئتين الأولى والثانية، شرط الا يتعارض ذلك مع السياسات والقوانين التي تحدّ أو تمنع ذلك		
	9.5	مراقبة الالتزام بتطبيق القوانين والآليات الرسمية المتعلقة بتعيين أو تطويع الموظفين العامين، بما فيهم المنتمين الى الأسلاك غير المدنية، ونقلهم وترقيتهم ووضع تقرير سنوي عن المخالفات لاتخاذ المقتضى القانوني بشأنها		
	9.6	وضع ضوابط محددة مسبقًا لتنظيم اللجوء إلى التكليف في إدارة الموارد البشرية في الادارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات والحد منه الى أقصى درجة ممكنة		
	9.7	تقييم انتاجية واداء الموظفين من جانب كل إدارة ومؤسسة عامة وتزويد الأجهزة المعنية بتقرير يشمل نتائج التقييم وما نجم عنها من مكافآت وعقوبات		
	9.8	إعداد وإقرار نصوص قانونية وتنظيمية بشأن الإكراميات والهدايا على أنواعها		
	9.9	إعداد وإقرار نصوص تنظيمية خاصة لضبط معايير تشكيل اللجان ومكافأة اعضائها		
منظومة عصرية ومتكاملة لتشجيع السلوكيات الأخلاقية في الادارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات قائمة ومطبّقة	10.1	مراجعة وتطوير وإقرار مُدَوَّنة للسلوكيات الأخلاقية للموظفين العامين بما يشمل الخاضعين وغير الخاضعين لسلطة مجلس الخدمة المدنية		مجلس الوزراء / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مجلس الخدمة المدنية / هيئة التفتيش المركزي / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	10.2	تصميم وتنفيذ حملة لتعميم مدونة السلوك على الادارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات وتوعية المتعاملين مع هذه الجهات بمضامين المدونة		
	10.3	إنشاء آليات لمراقبة الالتزام بالمدونة بما في ذلك توفير الإرشاد والتدريب، واتخاذ تدابير للتحفيز على تطبيقها ومنح المكافآت وإنزال العقوبات طبقا لها		
	10.4	تكليف موظف أو لجنة في كل إدارة ومؤسسة عامة وبلدية لمتابعة تنفيذ المدونة والرقابة على الالتزام بها ورفع تقرير بذلك الى رأس الهرم الإداري في الجهة المعنية لإجراء المقتضى، وربطهم معا في إطار شبكة وطنية		
	10.5	وضع وتنفيذ برنامج تدريبي متخصص للموظفين وأعضاء اللجان المكلفين بمتابعة تنفيذ المدونة والرقابة على الالتزام به		
استقلالية وفعالية مجلس الخدمة المدنية معززة	11.1	إعداد تقرير حول إمكانية توسيع نطاق اختصاص مجلس الخدمة المدنية واقتراح البديل المناسب لتعزيز نزاهة الموظفين العموميين في الجهات غير الخاضعة لرقابته		مجلس النواب / مجلس الوزراء / مجلس الخدمة المدنية / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
	11.2	مراجعة قانون مجلس الخدمة المدنية وإقرار التعديلات اللازمة لتحديثه وتطويره وفق المعايير الدولية		
	11.3	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة		
	11.4	وضع وتنفيذ برنامج تدريبي لموظفي مجلس الخدمة المدنية وفق القانون الجديد والمراسيم المتعلقة به		
	11.5	القدرات الداخلية مجلس الخدمة المدنية على مكافحة الفساد		
	11.6	إدماج مكافحة الفساد بشكل معمق في برامج المعهد الوطني للإدارة		

2025 2024 2023 2022 2021 2020

3. منظومة شراء عام أقّل عرضة للفساد

المخرجات المستهدفة		مجالات العمل	المدى الزمني	جهات رئيسية مسؤولة
الشراء العام، المركزي وغير المركزي، أكثر شفافية وتنافسية	12.1	إنشاء منصة رقمية موحّدة اختيارية (في انتظار منصة إلزامية) للاعلان عن الصفقات ونشر دفاتر الشروط ونتائج التلزيم بشكل يمكّن أصحاب المصلحة من الحصول على المعلومات الجوهرية الخاصة بكافة أنواع عمليات الشراء العام		مجلس الوزراء / وزارة المالية / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / إدارة المناقصات لدى التفتيش المركزي
	12.2	استحداث قاعدة معلومات، على المنصة الرقمية الموحّدة، متاحة للعموم تتضمن بيانات المورّدين والعقود التي حصلوا عليها وفق القوانين المرعية الاجراء		
	12.3	دعم اعتماد آليات الشراء الالكتروني وتطبيقها بفعالية		
	12.4	دعم ومساندة كافة الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات في إعداد ونشر خطة الشراء العام السنوية الالزامية الخاصة بكل منها		
	12.5	تشجيع الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات على نشر خطة الشراء السنوية ودفاتر الشروط ونتائج التلزيمات عن كافة عمليات الشراء العام التي تجريها		
	12.6	مراجعة واعتماد وثائق واضحة ومتكاملة وموحّدة (دفاتر شروط نموذجيّة عامة وخاصة) وفقًا لقانون الشراء العام		
	12.7	إعادة تصميم الإجراءات الورقيّة في جميع مراحل الشراء العام واستبدالها بالوسائط الرقمية عند الإمكان (او عند اقرار الشراء الالكتروني)		
	12.8	تعزيز الضوابط التي تحد من الاتفاقات الرضائية والاستثناءات التي تطالها الى أقصى درجة ممكنة وذلك وفق الأنظمة المرعية الاجراء وتيويمها عند الاقتضاء		
آليات واضحة للإشراف والرقابة والتدقيق معتمدة ومطبقة في كافة مراحل الشراء العام المركزي وغير المركزي	13.1	مراجعة وإقرار مدونات السلوك الأخلاقي لكافة الموظفين المعنيين والجهات المتدخلة في الشراء العام		مجلس الوزراء / مجلس النواب / وزارة المالية/ وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / إدارة المناقصات لدى التفتيش المركزي / ديوان المحاسبة / مجلس شورى الدولة
	13.2	تخصيص جلسات تدريبية خاصة بالنزاهة في كافة البرامج التدريبية المرتبطة بالشراء العام للموظفين المعنيين في القطاعين العام والخاص بما في ذلك الرقابة والتدقيق		
	13.3	مراجعة وإقرار وتعميم أدلّة عمليّة وإجرائيّة للشراء العام المركزي وغير المركزي والإشراف والرقابة والتدقيق على عملياته بكافة أنواعه ومراحلها		
	13.4	تطبيق القوانين النافذة وتوحيد الآليات المتعلقة بتصنيف المورّدين والاستشاريين والعمل على ايجاد نصوص للاقصاء عن الاشتراك في عمليات الشراء العام المركزي وغير المركزي		
	13.5	استحداث قاعدة معلومات متاحة للموظفين العامين المعنيين بالشراء العام تتضمن بيانات المورّدين والعقود التي حصلوا عليها		
	13.6	وضع وإقرار آليات إشراف واضحة على دورة الشراء العام غير المركزي		
	13.7	العمل على وضع نصوص للتعامل مع الشكاوى والاعتراضات بطريقة عادلة وشفافة ومتخصصة وفي الوقت المناسب		
	13.8	تعزيز الرقابة الداخلية في الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات على نزاهة عمليات الشراء العام التي تجريها		
	13.9	تشجيع الموردين على وضع وتطبيق متطلبات للرقابة الداخلية وتدابير الامتثال وبرامج لمكافحة الفساد في الشراء العام من جانب القطاع الخاص		
إدارة المناقصات ممكنة للحد من الفساد في الشراء العام ضمن صلاحياتها	14.1	اجراء التعديلات القانونية والتنظيمية اللازمة من أجل تفعيل دور ادارة المناقصات في ما يخص مكافحة الفساد		مجلس الوزراء / مجلس النواب / وزارة المالية/ إدارة المناقصات لدى التفتيش المركزي / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
	14.2	تعزيز القدرات المؤسساتية والبشرية والمالية لدى ادارة المناقصات		
	14.3	وضع وتنفيذ برنامج تدريبي لموظفي إدارة المناقصات على تقييم مخاطر الفساد في الشراء العام وكشفه		
	14.4	وضع دليل توجيهي لعمل لجان الصفقات العمومية التي تشكلها ادارة المناقصات وتضمينه توجيهات ترعى معايير النزاهة والشفافية		
	14.5	تمكين ادارة المناقصات من درس وتحليل الاعتراضات التي ترد اليها وابداء الرأي فيها		
	14.6	تطبيق إجراءات الشراء الإلكترونية من جانب إدارة المناقصات في ما يتعلق بالصفقات العمومية التي تقع ضمن صلاحياتها		
قانون شامل يرعى الشراء العام والرقابة والتدقيق عليه وفق المعايير الدولية معتمد ومطبّق	15.1	انجاز التقييم المسحي الشامل مع أخذ التقييمات المنجزة سابقا في الحسبان للوقوف على حاجات تطوير منظومة الشراء العام من منظور مكافحة الفساد		مجلس الوزراء / مجلس النواب / وزارة العدل/ وزارة المالية / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية/ إدارة المناقصات لدى التفتيش المركزي / ديوان المحاسبة
	15.2	وضع وتنفيذ آلية لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني عند بلورة أو إدخال أي تعديلات قانونيّة أو تنظيميّة على النصوص القانونية التى ترعى الشراء العام		
	15.3	العمل على إقرار قانون للشراء العام جديد وعصري يعتمد افضل المعايير والتوصيات الدولية		
	15.4	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة		
	15.5	اصدار القواعد الارشادية لتفسير قانون الشراء العام بعد اقراره		
	15.6	وضع وتنفيذ برامج تدريبية بشأن القانون الجديد لجميع الموظفين والمتدخلين في الشراء العام في القطاعين العام والخاص		
	15.7	مراجعة دورية للقوانين لتفادي تضارب الصلاحيات بين المؤسسات المعنية بالشراء العام واعادة رسم هذه الصلاحيات وتحديد المهام عند الاقتضاء		

2025 2024 2023 2022 2021 2020

4. نظام قضائي أكثر نزاهة وقدرة على مكافحة الفساد

المخرجات المستهدفة		مجالات العمل	المدى الزمني	جهات رئيسية مسؤولة
إستقلالية القضاء معزّزة وفق المعايير الدولية	16.1	وضع واعتماد معايير علمية دقيقة في مناقلات القضاة وتطبيق برنامج مناقلات دورية		مجلس القضاء الأعلى / مجلس شورى الدولة / وزارة العدل / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مجلس النواب
	16.2	تعزيز التعاون بين السلطات المعنية للمحافظة على الضمانات المادية والمعنوية للقضاة		
	16.3	وضع وإقرار آلية تكرّس عدم نقل القضاة المعيّنين وفق قرار مجلس الوزراء		
	16.4	تحسين الأوضاع الأمنية لقصور العدل وتعزيز أمن القضاة		
	16.5	إعداد وإقرار قانون شامل لتعزيز إستقلالية القضاء وفق المعايير الدولية		
	16.6	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة		
نزاهة القضاء مدعّمة بما يعزز الثقة بالسلطة القضائية	17.1	مراجعة وتطوير وإقرار مُدَوَّنات للسلوكيات الأخلاقية تشمل القضاة والمعاونين القضائيين والخبراء مصحوبة بدليل توجيهي لكل منها		مجلس القضاء الأعلى / مجلس شورى الدولة / وزارة العدل / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مجلس النواب
	17.2	تصميم وتنفيذ حملة لتعميم مدونات السلوك وأدلتها التوجيهية على المشمولين بمضمونها والمتعاملين معهم		
	17.3	إنشاء آليات لمراقبة الالتزام بالمدونات بما في ذلك توفير الإرشاد والتدريب، واتخاذ تدابير للتحفيز على تطبيقها ومنح المكافآت وإنزال العقوبات طبقا لها		
	17.4	تحديث ودعم هيئة التفتيش القضائي بالقدرات البشرية والتكنولوجية اللازمة		
	17.5	وضع وإقرار نظم حديثة لتقييم العمل القضائي		
	17.6	وضع وإعتماد نظام شفاف ومنصف لتوزيع اللجان القضائية وذات الطابع القضائي على القضاة		
	17.7	تفعيل نشر التدابير التأديبية القاضية بعزل القضاة المخالفين		
	17.8	إصدار تقارير سنوية عن أعمال الجهاز القضائي ونشرها		
	17.9	تعزيز قدرات الإعلام والإتصال لدى مجلس القضاء الأعلى ومجلس شورى الدولة		
عمل المحاكم والإدارات التابعة لها أكثر شفافية	18.1	وضع برنامج واضح ومتكامل لعقد جلسات المحاكمة وتقصير المدة الفاصلة بين كل منها		مجلس القضاء الأعلى / مجلس شورى الدولة / وزارة العدل / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مجلس النواب
	18.2	وضع وإقرار تعديلات على النصوص القانونية للتسريع في إنجاز الدعاوى وفق جداول زمنية واضحة للمتقاضين		
	18.3	ضبط وتفعيل وتحديث منظومات الطب الشرعي والنظر في مساءلة التشخيص واعطاء الحلول ورفع قيمة المعاينة		
	18.4	إنشاء هياكل مسؤولة عن الاستقبال والمعلومات والتوجيه للمواطنين في قصور العدل		
	18.5	تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة السجل التجاري		
	18.6	إدخال تكنولوجيا المعلومات الى العمل القضائي ومكننة الإجراءات داخل المحاكم		
القدرات القانونية والإجرائية والفنية أعلى مستوى في ملاحقة جرائم الفساد	19.1	النظر في تطوير قضاء متخصّص ونيابات عامة وضابطة عدلية متخصصة في مكافحة الفساد		مجلس النواب / مجلس القضاء الأعلى / مجلس شورى الدولة / وزارة العدل / النيابة العامة / هيئة التحقيق الخاصة / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	19.2	وضع وإقرار تعديلات تشريعية لسدّ الثغرات وتفادي تضارب الصلاحيات في التشريعات المتعلقة باجراءات ملاحقة جرائم الفساد وتجاوز العقبات ذات الصلة لاسيّما الحصانات والسريّة المصرفية		
	19.3	النظر في تطوير النصوص الدستورية والقانونية المنظّمة للمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء		
	19.4	وضع وتنفيذ برنامج لتفعيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء		
	19.5	تعزيز القدرات البشرية في ملاك القضاء لا سيما في المحاكم والهيئات المعنية بملاحقة جرائم الفساد		
	19.6	إيجاد تقنيات حديثة لتعزيز دور النيابات العامة في الاشراف على التحقيق الأولي		
	19.7	ادخال تعديل تشريعي يلزم الإدارة بمهلة للجواب على طلب الإذن اللازم قبل ملاحقة الموظف وبإنقضائها يعتبر الإذن ممنوحًا		
	19.8	استحداث وحدة إدارية في مجلس شورى الدولة لمتابعة تنفيذ قراراته وتوثيق حالات عدم الإلتزام بتنفيذ أحكامه ورفع تقارير بشأنها الى السلطات الدستورية المعنيّة		
	19.9	تطوير مناهج التعليم النظرية والتطبيقية في معهد الدروس القضائية وإضافة مواد وأساليب دراسية جديدة حول مكافحة الفساد في مجالات ذات صلة كالمالية العامة والحسابات والمعلوماتية والاتصالات والبيئة.		
	19.10	وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات في مجال التعاون القضائي الدولي: آليات المساعدة القانونية المتبادلة – استرداد الموجودات – تسليم المجرمين.		

2025 2024 2023 2022 2021 2020

5. الاجهزة الرقابية أكثر تخصّصًا وفعاليَّة في مكافحة الفساد

المخرجات المستهدفة		مجالات العمل	المدى الزمني	جهات رئيسية مسؤولة
التفتيش المركزي محدّث وقدراته على اكتشاف الفساد والتصدي له معزّزة	20.1	إجراء تقييم منهجي لقدرات التفتيش المركزي الحالية في مجال مكافحة الفساد	2020	مجلس النواب / التفتيش المركزي / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	20.2	وضع وتنفيذ خطة شاملة لتعزيز قدرات مكافحة الفساد لدى التفتيش المركزي	2020	
	20.3	ملء المراكز الشاغرة في ملاك التفتيش المركزي وتوسيعه بما يلزم من خبرات فنية شرط الا يتعارض ذلك مع السياسات والقوانين التي تحدّ أو تمنع ذلك	2023	
	20.4	إدخال وسائط تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتعزيز شفافية عمل التفتيش المركزي وفعاليته	2023	
	20.5	تطوير آلية استقبال ومعالجة الشكاوى الواردة الى التفتيش المركزي	2023	
	20.6	مراجعة وتطوير نظم تقييم اداء المفتشين العامين وربطها بآلية شفافة للثواب والعقاب	2023	
	20.7	إعداد وإقرار النصوص القانونية اللازمة من أجل تعزيز دور التفتيش المركزي واستقلاليته وتوسيع نطاق رقابته الى أقصى حد ممكن وتمكينه من أداء المهام الموكولة إليه لجهة محاسبة الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة ومساءلتهم عمّا يرتكبونه من مخالفات مسلكية وإدارية	2023	
	20.8	تحديث خطة تعزيز قدرات التفتيش المركزي لتتناسب مع مقتضى التعديلات التي تم إدخالها على النصوص القانونية التي تحكم عمل التفتيش المركزي	2021	
الهيئة العليا للتأديب محدّثة وقدراتها على التصدي للفساد معززة	21.1	ملء المراكز الشاغرة في ملاك الهيئة العليا للتأديب وتوسيعه بما يلزم من خبرات فنيّة شرط الا يتعارض ذلك مع السياسات والقوانين التي تحدّ أو تمنع ذلك	2023	مجلس النواب / الهيئة العليا للتأديب / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	21.2	إعداد وإقرار النصوص القانونية اللازمة من أجل تفعيل دور الهيئة العليا للتأديب عن طريق تعزيز صلاحيتها وتطوير هيكليّتها لتمكينها من أداء المهام الموكولة اليها	2023	
	21.3	تعديل ملاك الهيئة العليا للتأديب وإستحداث وظائف تتناسب مع مقتضى التعديلات التي تم إدخالها على النصوص القانونية التي تحكم عملها	2021	
	21.4	وضع وتنفيذ خطة شاملة لتعزيز قدرات الهيئة العليا للتأديب وفق مقتضى التعديلات التي تم إدخالها على النصوص القانونية التي تحكم عملها	2020	
ديوان المحاسبة محدث وقدراته على اكتشاف الفساد والتصدي له معزّزة	22.1	إبلاغ التقارير الخاصّة التي يضعها الديوان إلى كلٍّ من: رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس الحكومة، النواب ونشرها على موقعه الإلكتروني وفي وسائل الإعلام	2020	مجلس النواب / ديوان المحاسبة / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	22.2	إجراء تقييم منهجي لقدرات ديوان المحاسبة الحالية في مجال كشف الفساد والتصدي له	2020	
	22.3	وضع وتنفيذ خطة شاملة لتعزيز قدرات القضاة والمستشارين والموظفين في ديوان المحاسبة	2020	
	22.4	ملء المراكز الشاغرة في ملاك ديوان المحاسبة وتوسيعه بما يلزم من خبرات فنيّة شرط الا يتعارض ذلك مع السياسات والقوانين التي تحدّ أو تمنع ذلك	2023	
	22.5	إتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لتوسيع نطاق رقابة ديوان المحاسبة الى أقصى حد ممكن ومنحه صلاحية الرقابة على الأداء	2023	
	22.6	إرساء نظم لدى ديوان المحاسبة لتقييم جودة الأشغال واللوازم والخدمات المنفذة والمقدمة لصالح الجهات الخاضعة لرقابته	2023	
	22.7	استصدار النُّصُوص التنظيميَّة اللازمة لإعداد حسابات الهيئات الخاضعة للرقابة وتحديد أصول مسكها وتوحيدها وإرسالها إلى ديوان المحاسبة للتدقيق والمراجعة، مع تحديث طُرُق الرَّقابة وتطوير أساليبها واعتماد معايير التدقيق الدولية، بحيث تصبح رقابة سَريعة وناجعة	2023	
	22.8	تفعيل الرقابة القضائية اللاحقة على الحسابات والموظفين ورفع قيمة الغرامات التي يفرضها ديوان المحاسبة على المسؤولين عن المخالفات المرتكبة، بما يتناسَب مع جَسامة الأضرار والخسائر اللاحقة بالأموال العمومية	2023	
قانون وسيط الجمهورية مطبّق بفعالية	23.1	تعيين وسيط الجمهورية وفق القانون رقم 466 تاريخ 05/02/2005	2021	مجلس الوزراء / وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية / وسيط الجمهورية (بعد تعيينه)
	23.2	إعداد وإصدار المراسيم والقرارات اللازمة	2023	
	23.3	تزويد وسيط الجمهورية بالموارد البشرية والمالية اللازمة للاضطلاع بمهامه	2023	
	23.4	توفير برنامج تدريبي متخصص لوسيط الجمهورية والجهاز المعاون له	2020	
	23.5	تنفيذ حملة وطنية للتعريف بدور وسيط الجمهورية	2023	
	23.6	وضع وإقرار دليل نظم وإجراءات العمل لوسيط الجمهورية والجهاز المعاون له	2023	
	23.7	وضع وتنفيذ برنامج عمل وسيط الجمهورية ودعم تنفيذه ونشر تقارير دورية بذلك	2020	
التدقيق الداخلي مدمج ومفعّل في القطاع العام	24.1	تقييم حالة التدقيق الداخلي، بما في ذلك تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الحالي، لتقديم التوصيات المناسبة لإدخال وظيفة التدقيق الداخلي في الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات	2021	مجلس الوزراء / وزارة المالية / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / التفتيش المركزي / ديوان المحاسبة
	24.2	رفع الوعي بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي لأجهزة الرقابة الرئيسية (التفتيش المركزي وديوان المحاسبة)	2021	
	24.3	إجراء تقييم للاحتياجات من القدرات واقتراح إطار مؤسسي لوحدة التدقيق الداخلي (الوظائف، التوظيف، إلخ)	2023	
	24.4	تطوير استراتيجية التدقيق الداخلي، ميثاق التدقيق الداخلي، وكذلك الدلائل والكراسات المستندة على المعايير الدولية والممارسات الجيدة	2023	
	24.5	توفير التدريب ذي الصلة إلى وزارة المالية وباقي الإدارات المعنية	2023	
	24.6	دعم إنتاج تقارير المراجعة الداخلية على أساس دوري	2020	
التنسيق والتعاون لتفعيل دور الاجهزة الرقابية ممأسس وفعّال	25.1	تشكيل وتدريب لجنة مشتركة للتنسيق الدائم وتبادل المعلومات بين الأجهزة الرقابية	2023	مجلس الوزراء / وزارة المالية / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / التفتيش المركزي / ديوان المحاسبة / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد إنشائها) / وسيط الجمهورية (بعد تفعيله)
	25.2	دعم التخطيط الاستراتيجي المشترك فيما بين الاجهزة الرقابية	2023	
	25.3	الربط الآلي بين الملفات التي تنظر فيها الأجهزة الرقابية وبناء قاعدة بيانات مشتركة	2023	
	25.4	دعم الأجهزة الرقابية لتعزيز تواصلها مع المواطنين باستخدام الوسائل التقليدية والرقمية	2023	

2025 2024 2023 2022 2021 2020

6. المجتمع ممكّن للمشاركة في نشر وترسيخ ثقافة النزاهة

المخرجات المستهدفة		مجالات العمل	المدى الزمني	جهات رئيسية مسؤولة
المواطنون أكثر وعيًا بآثار الفساد على حياتهم وبدورهم في مواجهته	26.1	تصميم وتنفيذ حملة إعلامية وطنية للتوعية بضرورة الحفاظ على الأموال والأملاك العامة وحقوقهم والتزاماتهم في هذا الإطار	2021–2020	مجلس النواب / وزارة الداخلية والبلديات / وزارة الثقافة / وزارة الإعلام / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	26.2	وضع وتنفيذ برنامج لتثقيف المواطنين حول مفاهيم الفساد وأثره على التنمية وحياتهم اليومية، ودورهم كمواطنين ودور المؤسسات في مكافحته	2023–2020	
	26.3	تنظيم حوارات محلية بالتعاون مع البلديات حول سبل تعزيز الشفافية في العمل البلدي والتعريف بالجهود المبذولة لهذا الغرض وتلقي اقتراحات السكان بهذا الشأن	2025–2020	
	26.4	تخصيص نشاطات توعوية وتمكينية لتسليط الضوء على أثر الفساد على المرأة والطفل ودور النساء في مواجهة الفساد على كافة المستويات	2023–2020	
	26.5	التعاون مع شركات الإعلان والإنتاج الفني ووسائل الإعلام من أجل إدماج قيم النزاهة والاستقامة والمواطنة الصالحة في أعمالها	2023–2020	
قيم وسلوكيات النزاهة أكثر رسوخًا لدى الأجيال الصاعدة	27.1	إدماج قيم ومفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد في برامج مؤسسات التربية والتعليم الأساسي والثانوي	2023–2020	وزارة التربية والتعليم العالي / وزارة الثقافة/ وزارة الإعلام / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	27.2	وضع برامج محددة لمكافحة الفساد / الحوكمة أو دمج المناهج النمطية أو المحتوى التعليمي بشأن النزاهة والحوكمة والأخلاقيات ومكافحة الفساد في برامج مؤسسات التعليم العالي	2023–2020	
	27.3	وضع برامج محددة لمكافحة الفساد / الحوكمة أو دمج المناهج النمطية أو المحتوى التعليمي بشأن النزاهة والحوكمة والأخلاقيات ومكافحة الفساد في برامج مؤسسات التعليم الفني والمهني	2023–2020	
	27.4	إنشاء ودعم شبكة وطنية لنوادي النزاهة مخصصة للطلاب في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة	2023–2020	
	27.5	تشجيع البحوث المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستويات المدرسية والجامعية	2023–2020	
الجمعيات والنقابات والمؤسسات الدينية وهيئات المجتمع المدني أكثر قدرة على المساءلة الإجتماعية وتعزيز ثقافة النزاهة	28.1	توفير الإرشاد والدعم والتشجيع لإدماج مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة في الجمعيات والنقابات وسائر المنظمات التي تمارس عملاً غير ربحيًا	2025–2020	وزارة الداخلية والبلديات / وزارة الإعلام / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	28.2	وضع وإقرار آليات فعالة لتشجيع مشاركة الجمعيات والنقابات وسائر مكونات المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والرقابة على تقدّمها	2021–2020	
	28.3	توفير برنامج تدريبي متخصص لبناء قدرات المجتمع المدني لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والرقابة على تنفيذها	2025–2020	
	28.4	دعم إنشاء شبكة وطنية تجمع الناشطين وممثلي الجمعيات والنقابات وسائر مكونات المجتمع المدني لتكون مساحة للتعاون التنسيق وتنمية القدرات في مجال مكافحة الفساد	2021–2020	
	28.5	دعم مجلس النواب في عقد جلسات استماع وحوارات بين النواب والمواطنين بشان الجهود المبذولة لمكافحة الفساد	2023–2020	
	28.6	مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية والممارسات السائدة التي تقيّد الحقوق والحريات المحمية في إطار الدستور بما في ذلك النصوص المتشدّدة في شأن التشهير والقدح والذم	2023–2020	
الصحفيون والإعلاميون أكثر قدرة على تسليط الضوء على حالات الفساد وجهود الإصلاح المبذولة لمواجهته	29.1	توفير برنامج تدريبي متخصص لتعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين على تغطية شؤون مكافحة الفساد وتشجيع مشاركتهم الفعالة والمستقلة في نشر وترسيخ ثقافة النزاهة	2025–2020	وزارة الإعلام / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	29.2	وضع وتعميم مدونة للسلوك الأخلاقي والمهني للصحفيين والإعلاميين	2023–2020	
	29.3	تشجيع وسائل الإعلام على إفراد مساحات كافية للمساهمة في بناء ثقافة النزاهة وتعزيز التعاون معها لمدها بالمعلومات الصحيحة في هذا الشأن	2023–2020	
	29.4	تدريب الصحفيين على تقنيات الصحافة الاستقصائية بشكل مهني وموضوعي	2025–2020	
مؤشر وطني لقياس النزاهة والفساد قائم ومعمّم ونتائجه منشورة بشكل دوري	30.1	إعداد وإعتماد مؤشر وطني يرصد ظاهرة الفساد وفق المعايير العالمية والمنهجيات المتخصصة ذات الصلة	2023–2020	مجلس الوزراء / الإحصاء المركزي / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها)
	30.2	إنجاز بحث وطني حول الفساد وإعداد المؤشرات الوطنية لمراقبة تطوره ولقياس تأثير استراتيجية مكافحة الفساد	2021–2020	
	30.3	إنشاء بوابة لمكافحة الفساد لجمع وتبادل المعلومات المفيدة حول الفساد مع المواطنين والمهنيين	2023–2020	
	30.4	استطلاع رأي ممثلي الجمعيات والنقابات وهيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني في المسائل الهامة المتعلقة بمكافحة الفساد	2021–2020	

7. تدابير وقائية ضد الفساد مُدمجة على المستوى القطاعي

المخرجات المستهدفة		مجالات العمل	المدى الزمني	جهات رئيسية مسؤولة
التعاملات بين الإدارة العامة والمستفيدين من الخدمات العامة مبسطة وشفافة	31.1	إنشاء وحدات مسؤولة عن الاستقبال والمعلومات والتوجيه للمواطنين وسائر المتعاملين مع الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات		وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / وزارة الداخلية والبلديات / وسائر الوزارات المعنية كل فيما يخصها / وسيط الجمهورية (بعد تفعيله)
	31.2	تطبيق خدمة الشباك الموحّد في الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات		
	31.3	تحسين جودة أماكن الانتظار داخل الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات ووضع أنظمة إلكترونية لإدارة وقت الانتظار وتحسين تجارب المواطنين		
	31.4	العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وتوحيد المعاملات العائدة لها ونشرها في الادارات المعنية وكذلك عبر بوابة الكترونية مخصصة		
	31.5	إنشاء منصة رقمية لحكومة مفتوحة تضع المواطن في صلب إهتماماتها وتوفر نافذة موحدة لمجمل الخدمات الحكومية للمواطنين وللقطاع الخاص وسائر الأطراف الأخرى بما في ذلك الإدارات على المستوى المحلي		
منهجيات وأدوات إدارة مخاطر الفساد مدمجة في عينة أولى من الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات	32.1	رفع الوعي وزيادة المعارف المتخصصة لدى جميع الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات		الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها) / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / وزارة الداخلية والبلديات / وسائر الوزارات المعنية كل فيما يخصها
	32.2	تشكيل وتدريب فريق عمل في إدارات مختارة حول إدارة مخاطر الفساد بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات		
	32.3	دعم هذه الفرق لإجراء تقييمات مخاطر الفساد ونشرها وإجراء حوارات ولقاءات حولها		
	32.4	دعم هذه الفرق لاقتراح خطط التخفيض من المخاطر ونشرها وإجراء حوارات ولقاءات حولها		
	32.5	توفير الدعم المالي والفني لتنفيذ تدابير مختارة لتخفيض مخاطر الفساد بناء على التقييمات المنجزة والخطط المعدّة		
	32.6	دعم هذه الفرق لمراقبة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط تخفيض المخاطر		
	32.7	إعداد ونشر تقارير دورية عن التقدّم المحرز في إدارة مخاطر الفساد وفق الآلية المعتمدة في الاستراتيجية		
	32.8	توسيع نطاق العمل ليشمل إدارات أخرى في مرحلة ثانية		
	32.9	توسيع نطاق العمل ليشمل إدارات أخرى في مرحلة ثالثة		
مخاطر الفساد مخفّضة في مجالات وقطاعات ذات أولوية	33.1	تفعيل قانون دعم الشفافية في قطاع البترول		مجلس النواب / مجلس الوزراء / الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد تعيينها) / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / وسائر الوزارات والإدارات المعنية كل فيما يخصها
	33.2	النظام الاستشفائي وسلسلة إمداد الدواء والمعدات والمستلزمات الطبية		
	33.3	حوكمة القطاع المصرفي وعلاقة "مصرف لبنان" بالسلطة التنفيذية		
	33.4	الإجازات التي تمنحها وزارة الطاقة والمياه		
	33.5	إجراءات معادلة الشهادات المدرسية والجامعية ومعاملات المدارس والجامعات الخاصة		
	33.6	المعاملات الجمركية لا سيما الإستيراد		
	33.7	الاعتراض والاستئناف بشأن التكليف الضريبي		
	33.8	معاملات السجل العقاري		
	33.9	نظام عمل اللجان المختلفة في وزارة البيئة		
	33.10	آليات منح شهادات الإنشاء والاستثمار والرقابة على المقالع والكسارات لدى وزارة البيئة		
	33.11	تنفيذ قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة		
القطاع الخاص شريكًا فاعلاً في الوقاية من الفساد	34.1	وضع وإقرار نصوص تشريعية لاستكمال المنظومة القانونية لمكافحة الفساد في القطاع الخاص		مجلس النواب / مجلس الوزراء / وزارة الصناعة / وزارة المالية / وزارة الإقتصاد والتجارة / وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية / مصرف لبنان / المجلس الأعلى للخصخصة
	34.2	تصميم، من خلال نهج تشاركي، مدونة للممارسات الجيدة للوقاية من الفساد في القطاع الخاص ووضع آلية للتحفيز والمراقبة		
	34.3	مراجعة قانون الشركات والنصوص القانونية ذات الصلة لضمان التشجيع على اعتماد تدابير وآليات الحكم الرشيد		
	34.4	تشجيع القطاع الخاص على نشر ثقافة مكافحة الفساد والالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة		
	34.5	تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص		
	34.6	إعداد واعتماد حوافز مناسبة لتشجيع العمل الجماعي لتعزيز نزاهة ومكافحة الفساد مثل عهود النزاهة وإعلانات الالتزام بمبادئ الإتفاق العالمي للأمم المتحدة		
	34.7	إنشاء آلية مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع الخاص		

2025 2024 2023 2022 2021 2020